



في مناورات متكررة مع منظمة الأمم المتحدة، أصرّ وزير الخارجية اللبناني على إسقاط نعوت «الطوعية» المضاد، عرفاً، إلى «الآمنة» لدى الحديث عن عودة السوريين الذين هجرّوا من بلادهم أو فرّوا منها. لم يحدّد الجهة التي تقرر متى تكون العودة آمنة، ولم نعرف منه كيف تتحقّق العودة إن كانت غير طوعية، أي قسرية.

غير أنه، وفي المدة الأخيرة، أكّد تكراراً أن مناطق واسعة في سوريا باتت آمنة وأن العودة إليها ممكنة بل ضرورية. لكنه تجاهل الإقرار بأن إعادة السوريين القسرية ليست في متناوله، وأنها انتهاك لأبسط الحقوق الإنسانية.

زاد تشديده على العودة بعدما غَيَّر التدخل الروسي موازين القوى العسكرية في سوريا، وأطلق عملية آستانة التفاوضية والمقتصرة على خفض التصعيد في مناطق محددة. ومال أصحابه وبعض أنصار النظام السوري اللبنانيين إلى اعتبار تلك المناطق، المحدودة العدد والحجم، بمثابة مناطق آمنة. وأسرعوا في دعوة لبنان الرسمي إلى التفاوض مع النظام السوري في شأن عودة اللاجئين إلى ديارهم. غير أن أحدهم لم يشر، لا تصريحًا ولا تلميحاً، إلى استعداد حُكَّام دمشق لاستقبال من اضطروا للجوء إلى لبنان في المناطق التي باتوا يسيطرون عليها مع حلفائهم.

أكثر من ذلك، لفَ الصمت اللبناني ما يعرفه السوريون، وسواهم من المعنيين، عن انعدام الرغبة لدى النظام في مجرد البحث الجاد في هذه المسألة.

وحين بادر وزير الخارجية اللبناني إلى لقاء نظيره السوري، وضع اجتماعهما تحت علامة سعيه من أجل عودة السوريين الذين لجأوا إلى لبنان، بخلاف منتقديه المتهمين بأنهم لا يريدون تلك العودة. لم يقل كلمة واحدة تعوّض عن صمت زميله أو تشي باتفاقهما على متابعة القضية التي تشغله.

كل ذلك يعني أن العودة مؤجلة مهما علت أصوات مستعجلتها. ونجدنا أمام اصطدام توقعات لدى المتنزهين من ثقل الوجود السوري. ويبدو لنا أن هذا الاصطدام يؤول إلى استثمار مزدوج، في العمل على التقرّب من النظام السوري بحجة

تيسير العودة وفي توظيف المشاعر الحادة، بعد تأجيجها، والمخاوف، بعد تضخيمها، في حسابات السياسة المحلية. لكنه، بكل اصطناع، يجر الخيبة والمرارة ويزيد احتمالات الجنوح إلى العنف.

صحيح أن لبنان يواجه مشكلات نتيجة اللجوء السوري لا مجال لإنكارها، وأن السياسات الوطنية والدولية قاصرة في معالجتها. لكنه صحيح أيضاً أن تعبيئة اللبنانيين ضد السوريين، وتسلّل المبالغات في تعدادهم ووصف أحوالهم وإنزال العقوبات الجماعية بهم وتحويل المطالبة بعودتهم إلى ما يشبه الدعوة إلى ترحيلهم، سلوكيات غير أخلاقية تنذر بأخطار كبيرة. وهي لا تيسّر العودة الآمنة بل تلحق الأذى الكبير، المادي والمعنوي، باللبنانيين والسوريين معاً.

المصادر:

الحياة